كلمة الرئيس سليمان خلال رعايته حفل تسليم شهادات المئويات الثلاث لكليات الطب، الحقوق والعلوم السياسية، والهندسة في جامعة القديس يوسف

20/07/2013

حضرة رئيس الجامعة،
اصحاب المعالي والسعادة،
حضرات العمداء،
أيّها المتخرجات والمتخرجون،
أيّها الحضور الكريم،
من حقبة تاريخيّة متباينة إلى أخرى، وفي خضمّ الأزمات والحروب المتتالية التي تعرّض لها لبنان بعد ارتقائه إلى السيادة الدوليّة عام ١٩٤٣، مضت الجامعة اليسوعيّة قدماً في بناء صروح المعرفة والعلم والثقافة، غير آبهة بما أحاطها من تقلّبات وصعوبات وتحديات.

وما احتفال تخريج طلاب كليّة الطبّ في عيدها الثلاثين بعد المئة، وطلاب كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة وكليّة الهندسة في عيدهما المئة، سوى دليلٍ الى ما اكتسبته جامعتكم، في مختلف كليّاتها ومعاهدها وفروعها، من قدرة على التكيّف والتطوّر والتقدّم، ومن رونق ومكانة على مساحة الوطن، كما وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي.

أما وقد بذلتم الجهد، أيّها الشابات والشباب، واستحقّيتم بجدارة، شرف النجاح والتألّق، فحقّكم على الدولة، وأنتم تتسلّمون شهادات التخرّج، أن توفّر لكم بيئة آمنة ومستقرّة وملائمة لتحقيق طموحاتكم والآمال؛ كما هو حقّ الجامعات عليها أن تحوطها بالاهتمام والرعاية والدعم.
إلا أنّه بالرغم من السنوات السعيدة الأولى للاستقلال، التي شهدت ارتفاعاً لبنيان المؤسسات العامة، وتقدّماً اقتصاديّاً واجتماعيّاً ملموساً، وإنتاجاً ثقافيّاً مميّزاً، سرعان ما تعثّرت مسيرة الدولة الفتيّة، وطاول العنف والدمار معظم أرجاء الوطن، وشلّت الحروب والاعتداءات أذرعته وأوصاله طوال عقود، حتى جاء اتفاق الطائف ليعيد تأكيد جوهر الصيغة التوافقيّة التي بني عليها لبنان، على قاعدتيّ الدستور والميثاق الوطني.
وها نحن اليوم، بعد سنوات من الاستقرار وارتفاع نسب النموّ، وبالرغم من إنجاز تحرير معظم الأراضي اللبنانيّة من الاحتلال الإسرائيلي، واستعادة قرارنا المستقلّ، نفشل في إقرار قانون انتخابي جديد، ونتخاذل في إجراء الانتخابات النيابيّة في مواعيدها وفقاً لما تقتضيه الديموقراطيّة وواجب التداول الدوري للسلطة، ونتعثّر في عمليّة تشكيل حكومة جديدة تنال ثقة المجلس النيابي، بينما لا تزال تتربّص بنا مخاطر التطرّف والفتنة والعنف.
لقد سعى الباحثون لتشخيص هذا الخلل في آليّة عمل النظام اللبناني، لا بل في حياتنا الوطنيّة العامة، فاعتبر البعض بأنّه مجرّد أزمة نموّ طبيعيّة وعارضة، داعين إلى المثابرة والثبات في اختبار الصيغة وتطبيقها؛ بينما ذهب البعض الآخر الى اعتباره خللاً بنيويّاً كيانيّاً يصعب إصلاحه، ولا بدّ تالياً من إعادة النظر في جوهر تركيبته وفلسفته.
والواقع أنّ الدول القائمة على التعدديّة والتنوّع الطائفي أو المذهبي أو الاثني، وفي غياب الفكر القومي الجامع، انساق بعضها نحو الدكتاتوريّة للحفاظ على وحدتها واستقرارها، وهذه أنظمة باتت على تراجع وانكفاء، ولم تأتلف يوماً مع أطباع اللبنانيين المتّسمين بعشقهم للحريّة. واستقرّ خيار البعض الآخر، وفقاً لما قضت به خصوصيّته وظروفه التاريخيّة، على نظام الفيدرالية؛ بينما انزلقت مجموعة دول أخرى، نحو التقسيم، أو إلى أتون حروب أهليّة عبثيّة معدومة الأفق.
أما وقد اختار اللبنانيون من جهتهم الديموقراطيّة الميثاقيّة عام ١٩٤٣، في إطار جمهوريّة ديموقراطيّة برلمانيّة تعتبر الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستوريّة، وعادوا وأكدوا عليها في وثيقة الوفاق الوطني في العام ١٩٨٩ بعد عقود من التقاتل والاحتراب، منوّهين بأن لا شرعيّة لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك، فإنّ الحكمة والواقعيّة السياسيّة تقتضي، في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخنا، المضيّ قدماً، في تطبيق كامل بنود اتفاق الطائف، بالشكل المنطقي والمتكامل والسليم، وصولاً وفق خطة مرحليّة، إلى الدولة المدنيّة، دولة المواطنة التي يحلم بها كلّ متحفّز إلى الإصلاح والحداثة والتقدّم.
ليس الظرف على وجه اليقين، في ظلّ العواصف الإقليميّة والأخطار المحدقة، وشيوع منطق التقوقع والانعزال، في مقابل منطق الاستقواء والهيمنة، ظرف تعديلات ميثاقيّة أو إعادة تأسيس وتكوين، بل مرحلة تحسين شروط الإدارة السليمة والممارسة السياسيّة والحكم الرشيد؛ بشكل يسمح للدولة بالاضطلاع بكامل مسؤولياتها والوصول بالبلاد إلى

شاطئ الأمان. كما يمكن المباشرة بإجراء حوار معمّق لتوحيد خيارات اللبنانيين حول القضايا الوطنيّة الأساسيّة، بما يكفل حالة مستدامة من الاستقرار والنموّ الاقتصادي والاجتماعي؛ علماً بأنّ «إعلان بعبدا» أكد ضرورة التمسّك بالمبادئ الواردة في مقدمة الدستور بصفتها مبادئ تأسيسيّة ثابتة.

وتفترض مرحلة التمكين هذه، الإقدام على الخطوات الآتية، في ضوء ما أظهرته تجربة السنوات المنصرمة من نواقص وشوائب ومعوّقات في آليّة الحكم، أيّ في آليّة اتخاذ القرار وسبل تنفيذه:

١ - العمل على توضيح كل الإشكالات الدستوريّة التي أعاقت لغاية الآن عمل المؤسسات، بسبب نواقص في المندرجات، أو غموض في النصّ أو التباس في التفسير، وذلك بهدف تحسين شروط إدارة الدولة وتحريرها من القيود. ولقد أنجزنا دراسة كاملة ومستفيضة حول مجمل هذه التوضيحات والتعديلات، تمهيداً لعرضها على طاولة التداول والنقاش، وإقرارها بأكبر قدر من القناعة والتوافق.

٢ - بصورة موازية، فقد انتهينا من إعداد مشروع قانون متكامل للامركزيّة الإداريّة، بما يضمن الإنماء المناطقيّ المتوازن، والتنوّع القائم من ضمن الوحدة.

أما على الصعيد الآنيّ فسنكرّس كامل الجهد من أجل تحقيق الأهداف الوطنيّة الملحّة الآتية:

١ - إقناع مختلف الأطراف في الداخل اللبناني، بأنّ مصلحة الوطن ومصلحتهم بالذات، هي في المحافظة على استقرار لبنان، بالالتزام قولاً وفعلاً «بإعلان بعبدا»، الذي ذهب البعض إلى حدّ طلب إدخال جوهره في مقدّمة الدستور، وتالياً تحييد بلادنا عن الصراعات والمحاور الإقليميّة والدوليّة، أيّ عن لعبة الأمم، وعن التداعيات السلبيّة المتنامية والضاغطة للأزمة السوريّة. وفي وقت يلقى هذا السعي دعماً دولياً واضحاً، كما تجلّى ذلك في البيان الأخير لمجلس الأمن الدولي، فإنّ المزيد من الجهد ما زال مطلوباً للتوصل إلى توافق إقليميّ فعليّ حول هذا الموضوع.

٢ - تكثيف عمليّة التشاور لتشكيل حكومة جديدة تحافظ على الاستقرار وتعالج الشأنين الاقتصادي والاجتماعي، والمشكلة الناتجة من تفاقم أعداد اللاجئين السوريين، وتهتمّ بإعلاء شأن التربية والتعليم الجامعي، وتواكب الاستحقاقات السياسيّة والتطوّرات الإقليميّة بوعي وحكمة وحزم، وترضي الرأي العام وجيل الشباب. ولا يحق لاي منا تعطيل هذا الاستحقاق تحت وطأة رفع سقوف المطالب. فالشعب والدستور هما مصدر السلطات.

٣ - إعادة جمع أطراف هيئة الحوار الوطني، للبحث بشكل مسؤول وجادّ في أفضل السبل الكفيلة بخدمة مصلحة لبنان وإدارة شؤونه، وقد تقدّمتُ العام الفائت من الهيئة بمشروع الإعلان الذي أقرّ وعرف «بإعلان بعبدا»، وبتصوّر أوّلي لاستراتيجيّة دفاعيّة وطنيّة عمادها الجيش اللبناني، يعالج من ضمنها موضوع السلاح، وفي هذا مصلحة اساسية للوطن تجمع القدرات وتحد من الفوضى والخلافات والتجاذبات، وتعزز موقع ودور الدولة فتتصرف هي وحدها بهذه القدرات.

في موازاة ذلك، سأستمرّ، بحكم المسؤوليّة الدستوريّة الملقاة على عاتقي، بدعمكم، وبدعم المؤسسات الشرعيّة والقوى الحيّة الملتزمة مشروع الدولة، في الدفاع عن سيادة لبنان واستقلاله واستقراره في وجه أيّ تهديد أو اعتداء او ارتهان او تبعية واخراجه من عقدة الخوف. من جهتكم لا تسمحوا للقوى المتشدّدة أو المتهوّرة أو المرتهنة من أن تجرّكم من جديد إلى أتون العنف والحروب في داخل البلاد او في خارجها ودروب الهجرة والخنوع، وهي أقليّة وفقاً لكل الإحصاءات. ولا تدعوا حالة المراوحة الظرفيّة التي يعاني منها لبنان في الوقت الحاضر، بسبب الممارسة السياسيّة الخاطئة أو الارتهان للمصالح الخارجيّة أو الخاصة، من أن توقعكم في دائرة خطرين متوازيين : خطر التطرّف أو خطر الإحباط والخوف والمقاطعة والانكفاء.

فقد سبق أن تخطّى لبنان الكثير من الصعوبات والأزمات في خلال تاريخه الطويل، وتمكّن من المحافظة على جوهر كيانه وقدراته، بفضل شجاعة أبنائه وصلابتهم وإيمانهم العميق بأنفسهم وبمقدرتهم على المقاومة والتقدّم والارتقاء. لذا جئت أحضكم هنا، على العمل على تحسين فرص وشروط التقدّم والإصلاح في لبنان، من طريق الانخراط بصورة أفضل وأفعل، في هيئات المجتمع المدني، وفي أيّ حراك سلميّ ضاغط يكفله القانون، للتأثير على مواقف أهل السياسة وأصحاب القرار، بانتظار المساهمة المباشرة في عمليّة المساءلة والمحاسبة وإعادة إنتاج السلطة، من خلال الانتخابات التي يجب التحضير لها وإجراؤها في أقرب الآجال. كما أدعوكم الى الإقدام بشغف وصدق وروح رسالة وتضحية، على كلّ ما من شأنه أن يداوي وأن يبني وأن يرسّخ، على قاعدة الحقّ والعدالة، ليس فقط في ميادين اختصاصكم في الطبّ والهندسة والقانون، بل كذلك في المجالين السياسي والاجتماعي، من منطلق الاستحقاق والكفاءة، وفي كلّ مجال يرفع من قيمة الإنسان وعزّته وكرامته وأخلاقيّاته. جيلنا لم يقدم بل ارتضى الواقع ولم يثمر الوزنات، فبالله عليكم افعلوا انتم.

أيّها المتخرجات والمتخرجون،
كم أسعدني عندما زرت ساحل العاج مطلع هذا العام أن يكون مهندس أكبر كاتدرائيّة في العالم في مدينة Yamossoukroمن اصل لبناني. وأن يكون أبرز الأطباء في مستشفيات العالم، في الشرق والغرب، ممّن تخرّجوا من هذه الجامعة بالذات؛ ومن عزيز جامعاتنا الوطنيّة، الرسميّة والخاصة؛ وأن يكون أحد متخرجي جامعتكم، قد تبوّأ لسنوات، منصب عميد كليّة الحقوق في جامعة Lyon العريقة وقد أبلغ اليّ عمدة مدينة Bordeaux رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق Alain Juppé عندما زارني منذ أيّام، أنّه اختار مهندساً لبنانيّاً من متخرجي جامعتكم كي يشرف على أعمال تجديد معالم مدينته، وهذا غيض من فيض.
وإذا كان الانتشار مصدر ثروة واعتزاز لنا كلبنانيين، فهذا لا يمكن أن يثنينا عن مسؤوليتنا الأساس، في أن نبني معاً، لكم وللأجيال الطالعة، وطناً نفتخر به ونتجذّر فيه، يليق بمواهب اهله وأمجادهم، على هذه الأرض الطيّبة بالذات، التي طبعت شخصيّتكم وجوهر ذواتكم، بما تتميّز به من حضارة وعراقة وقيم روحيّة وإنسانيّة وجمال.
هنيئاً لكم ولأهلكم ومحبّيكم أيّها الطلاب المتخرّجون في كليّات الطبّ والحقوق والعلوم السياسيّة والهندسة في ذكرى مئوياتها، علماً ان مسيرتكم الفعلية بدأت الآن بحثاً ودرساً وبذلاً وتضحية للتألق والابداع في عصر التقدم والتطور العلمي والمنافسة الشريفة.
هنيئاً لكم يا أهل الفكر والعلم والأدب المشرفين على شؤون هذه الجامعة الكريمة؛
وإلى مواعيد جديدة من مواعيد النجاح والتميّز والفرح.
عشتم
عاشت الجامعة
عاش لبنان.